حـــزب الأمـــل
الأمانة العامة
www.espoir.ma
بسم الله الرحمن الرحيم
PARTI AL AMAL

عدد 2020/1144

الدار البيضاء في : 10 يناير 2020

مذكرة حزب الأمل

بخصوص مقترحات النموذج التنموي الجديد

المقدمة للسيد رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالرباط تم التركيز من خلالها على خمسة محاور رئيسية وهي كالتالي :

المحور الأول : **الجهوية المتقدمة ورهاناتها**

المحور الثاني : **تحفيز الاستثمار**

المحور الثالث : **مرتكزات النمو الاجتماعي**

المحور الرابع : **التركيز على المنظومة القانونية**

المحور الخامس :**السعي لتثبيت السلم الاجتماعي**

تـــوطـئـــة :

منذ الاستقلال قام المغرب بعدة تجارب في تخطيط التنمية، وكلنا يتذكر المخططات الخماسية في فترة السبعينات وما بعدها مرورا بالتقويم الهيكلي الذي فرض على المغرب من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وصولا إلى النموذج التنموي الحالي، وهذه التجارب وفرت للمغرب تراكما وتجربة ليست بالهينة ولا يجب القفز عليها وإنما يجب تصحيحها والارتقاء بها من خلال تثمين ما هو ناجح منها وتقويم الاختلال ونقط الضعف التي أبانت عنها هذه التجارب وهو ما ينسجم مع الخطاب

المقر الرئيسي : عمارة 2 الطابق الأول رقم 1 زنقة أحميدة الكراري شارع لالة الياقوت - الدار البيضاء أنفا
المحمول : 97 51 52 61 06 - الهاتف و الفاكس : 72 90 31 22 05 / 37 09 45 22 05
الموقع الإلكتروني : www.partialamal.ma

الملكي السامي للدورة التشريعية الأولى بتاريخ 13 أكتوبر2017 والتي جاء فيها "إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا يشهد به العالم إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة والحاجيات المتزايدة للمواطنين وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

ويعد الخطاب الملكي السامي بمثابة خارطة الطريق لرسم معالم المغرب المستقبلي، ويحمل في نفس الوقت طموحات وامال المغاربة قاطبةَ حيث يقول جلالة الملك في هذا الصدد "إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلال التي أبانت عنها التجربة "انتهى المقتطف من الخطاب الملكي السامي.

وفي نفس السياق لابد من استحضار مجموعة من المقاربات التنموية لعل أبرزها المقاربة التشاركية ومقاربة القرب والمقاربة البيئية، ضمن دينامية متطورة تستحضر مختلف المتغيرات المحلية الإقليمية والدولية، في إطار موضوعي واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة بالتأكيد على أن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج فإنه لن يصل إلى درجة الكمال وسيظل رهينة متغيرات ظرفية داخلية وخارجية، ويلزم تضمينه اليات مرنة تتوافق وهذه المتغيرات المرحلية، وتندرج هذه المساهمة لحزب الأمل استجابة للدعوة الملكية السامية لكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين للمساهمة في بلورة تصور جديد لنموذج تنموي قابل للتطبيق من شأنه أن يحسن من الأوضاع المعيشية لكل فئات الشعب المغربى.

وسنعمل ضمن هذه المقترحات على التركيز على أهم المحاور والحلول لإغناء التصور العام الذي سيكون ثمرة مساهمة جميع الفرقاء والشركاء.

كما أن هذا المقترح سيرتكز على نظرة تلامس الواقع المغربي مع الأخذ بعين الاعتبار التطور المستمر الذي تعرفه الحياة الاجتماعية بصفة عامة.

وينقسم هذا التصور إلى خمسة محاور وهي كالتالي:

المحور الأول : الجهوية المتقدمة ورهاناتها

ما فتئ صاحب الجلالة يدعو إلى تسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة باعتبارها لبنة أساسية في إدارة القرب ولما تحمله من حلول وإيجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية الملحة بمختلف جهات المملكة، فالجهوية كما قال صاحب الجلالة ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية، والأساس في هذه الجهوية أن تكون مشاركة واسعة لكل الفئات المجتمعية، كما يجب أن تبنى على مبادئ أهمها التضامن بين الجهات نظرا للتفاوتات المجالية والاقتصادية كما يجب اعتماد ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، يتوخى الاتقائية بين مختلف الإدارات وبرامجها على المستوى المحلي لكي تلامس الانشغالات اليومية لفئات مهمشة والموجودة في وضعية هشاشة في مختلف ربوع المملكة.

المحور الثاني : تحفيز الاستثمار

تعرف التركيبة السكانية بالمغرب قاعدة واسعة من الشباب الذي يشكوا من العطالة ولردم هذه الهوة يجب اعتماد مقاربات تحفيزية للاستثمار بشقيه الداخلي والخارجي، بتوفير بنية استقبال جادبة للرأس المال ولأفكار جديدة ومبدعة من شأنها خلق الثروة وفرص الشغل واعتماد المشاريع المتوسطة والصغيرة جدا عن طريق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كذلك يجب العمل على تأهيل ومواكبة حاملي المشاريع من أجل إنجاح مشاريعهم والأهم من ذلك فتح الرأس مال أمام الشباب من الفئة الفقيرة والهشة عن طريق تقديم قروض تسهيلية بدون فوائد والتخفيف من الضمانات البنكية.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نؤكد على أن الدولة بمختلف مؤسساتها يجب أن تكون قاطرة هذا المجهود من خلال استثماراتها المباشرة وغير المباشرة وأن تعمل على انخراط المؤسسات العامة والخاصة خاصة الأبناك على مواكبة حاملي أفكار مشاريع من منطق الشركة المواطنة والتضامن الاجتماعي وليس من منطق الربحية الضيقة.

كما يجب العمل على تأهيل المنظومة الضريبية لتنمية وتشجيع القطاعات الانتاجية الواعدة والخالقة للثروة وفرص الشغل بشكل عام توخيا لعدالة ضريبية بين مختلف الفئات المجتمعية مع الأخد بعين الاعتبار ظروف ووضعية المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا لتسهيل مأموريتهم.

المحور الثالث : مرتكزات النموالاجتماعي

أولا : إن المتغيرات التي فرضتها العولمة والتقدم الرقمي يستوجب إعادة النظر في المناهج التعليمية وفي النشأة الاجتماعية والسياسية تحصينا لمجتمعنا وأجيالنا القادمة من كل الانزلاقات والمتاعب التى أصبحت تخترق بنياتنا الاجتماعية والتربوية دون إدن مسبق لذلك يجب اعتماد مناهج تعليمية تحفز الشباب على العمل والمثابرة والإبداع في إطار الاستمرارية للتقاليد والأعراف المغربية وتنمية روح المبادرة والابداع ومحاربة الاتكالية وتنمية القدرات الفكرية النقدية لدى الشباب بصفة عامة والمتمدرسين منهم بصفة خاصة.

ثانيا : كما يجب العمل على إعطاء أهمية خاصة لتوسيع الطبقة المتوسطة من خلال الرفع من تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التربة الخصبة لنمو هذه الطبقة باعتبارها، القاطرة الاجتماعية والاقتصادية الأهم لتطور المجتمع لتوفير المحيط الملائم لانتعاشها حتى تأخد المكانة اللائقة بها.

ثالثا : تعتبر الاحزاب السياسية رافعة اساسية للتقدم المجتمعي في التأطير والتكوين والمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد، لذا يجب الاعتناء بها واعطائها الأهمية الخاصة بها وتقوية قدراتها والتشجيع على الانخراط فيها لتحفيز العمل الحزبي الجاد والمنتج لقيم المواطنة والتضامن والحداثة والابتعاد عن كل ما من شأنه التبخيس والتقليل من العمل التطوعي، وعلى الخصوص زرع بذور العمل الحزبي في منظومتنا التعليمية مع اعطائه أهمية خاصة في برامج الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص وتقريبه من المواطن وتفعيل المقتضيات الدستورية بهذا الخصوص كاملة غير منقوصة لتحقيق الوعي لدى جميع شرائح مجتمعنا.

رابعا : كما أنه لا يخفى علينا أن أكثر من 70 في المائة من الساكنة المغربية أصبحت تعيش في الحواضر والمدن، عكس ما كان عليه الأمر في الماضي القريب وأن هذه النسبة مرشحة للازدياد، مما يستوجب وضع برامج ومخططات عمل، لبناء خطة وطنية لتنمية المدن والتركيز على الأحياء كوحدات صغيرة خاصة الأحياء الفقيرة المهمشة من خلال العمل على اعطاء الاهتمام للفئة النشيطة من الشباب باعتبارهم قاطرة لتنمية تطبيقا لمقاربة القرب والمقاربة التشاركية مع كل الفئات داخل الأحياء، سواء الفئات المهمشة والفقيرة كالمعاقين والمعطلين والنساء المطلقات والأرامل وغيرهم ممن هم في حاجة الى الرعاية.

غير أن الاهتمام بالعالم الحضري يجب أن لا يجعلنا نغفل عن العالم القروي حتى لا تستنزفه الهجرة وليبقى سلة غذاء استراتيجي لمغرب القرن الواحد والعشرون.

خامسا : يجب اعتماد مقاربة شمولية للمجال الصحي من منطلق العقل السليم في الجسم السليم والمجتمع السليم يجب أن يتوفر على صحة سليمة تعتمد، توفير التطبيب لفئة واسعة من المواطنين خاصة الفئة المحتاجة منها والتي في حالة خصاص صحي، وذلك عن طريق تعميم التغطية الصحية لتشمل الأشخاص الذين لا يستفيدون من برنامج "رميد" وتأهيل المنظومة الصحية بصفة عامة خاصة الموارد البشرية والمرافق الصحية واعادة النظر في الخريطة الصحية لجميع المناطق المغربية من خدمات التطبيب عن قرب وتحقيق العدالة الصحية بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية دون استثناء.

المحور الرابع : التركيز على المنظومة القانونية

تعتبر المنظومة القانونية الركيزة الأساسية لكل ما من شأنه أن يأخذ طريق التأطير والتنظيم والتسيير والتي تعتبر في حد ذاتها المنهاج والدليل الاطار لكل عمل يراد له النجاح ويسطر للعمل المجتمعي بصفة عامة وينير له الطريق الصحيح من خلال القوانين والمساطر المراد اتباعها وسلوك عملها من خلال نصوص وتشريعات وتنظيمات تحافظ على الحقوق المصونة للدولة وللمجتمع على حد سواء ومن هنا يجب الاشارة الى كون المنظومة الانتخابية المغربية الحالية تشكو من عدة اختلالات تنعكس

على النصوص وفي ضعف النخب السياسية، التي تفرزها الانتخابات على المستوى المحلي والجهوي والوطني ما يستوجب معه تغيير النمط الحالي لهذه الاستحقاقات واعادة النظر بشأنه وذلك بالاعتماد على اللوائح الفردية كما كان سابقا والرفع من مستوى قيمته والمستوى الثقافي للمترشحين بحيث أنه يفترض على أعضاء الجماعة المحلية أن يكونوا على الأقل حاصلين على الأقل على شهادة الثانوي والبرلمانيين على شهادة الاجازة، حتى يمكن لهم اغناء الغرفة التي ينتمون اليها من حيت المستوى الثقافي ما يساعدهم على مراجعة القوانين المنظمة المحالة على المجلس من طرف برلمانيين لهم مستوى ثقافي يمكنهم من مناقشة هذه القوانين لتقوية قدراتهم، حتى يستطيعوا مواكبة تسير الشأن العام مع احاطتهم بمجموعة من الخبراء والمتخصصين، كما أنه يجب مراجعة التمثيلية التي يقع بها اختيار اعضاء المجلس الدستوري كمؤسسة ضامنة له ومحافظة عليه التي تعتبر المرجعية الاولى والأساسية في اي قانون سواء تعلق بالسلطة التشريعية او السلطة التنفيذية لأنه مند سنة 2011 اي أزيد من 8 سنوات لا زال الدستور لم يطبق بكامله ، ما يستوجب معه الاستجابة لفصوله وتطبيقها على ارض الواقع ، باعتباره القانون الاسمى للبلاد.

لذا نرى على انه من الواجب علينا تطبيق مضامين نص دستور المملكة الذي يعتبر دستورا كاملا وشاملا ومحفزا لجميع المواطنين على حد سواء وبدون استثناء.

المحور الخامس : السعي لتثبيت السلم الاجتماعي

ينعم المغرب باستقرار سياسي وامني ويحظى بسمعة رائدة بين جميع دول العالم وتعتبر المؤسسة الملكية الضامنة للاستمرارية ، والاستقرار من هذا المعطى الذي حبانا الله به سبحانه وتعالى بين الأمم ما أعطانا فرصة لتثبيت النموذج التنموي ولتثبيت النموذج التنموي الجديد مع العمل على خلق الظروف الملائمة له حتى يتمكن من بلوغ اهدافه، ولعل الامن والاستقرار يبقى حجر الزاوية في اي تقدم منشود وبدونه لا يمكن التكلم عن التنمية او الاستثمار ، ولعل اهم ركائز الامن هو العدالة بمختلف مستوياتها ومجالاتها كالعدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية والعدالة على مستوى المنظومة القضائية والعدالة الصحية وتساوي الفرص بين مختلف مكونات المجتمع المغربي ، فبدون عدالة لا يمكن لأي نموذج تنموي ان يحقق اهدافه .

لذا يتعين اعادة النظر في مجموعة من القوانين والمساطر القانونية وكذا العمل على العناية بالمنظومة القضائية سواء على مستوى مواردها البشرية أو النصوص القانونية المنظمة ، كما يجب القيام بالعمل الاستباقي على علاج الاسباب التي تؤدي للاختلالات الاجتماعية عوض علاج النتائج التي في الغالب تكون مكلفة بالنسبة للجميع، ما يستجيب معه البحث وبطريقة مستعجلة عن الحلول الناجعة، التي توصل ببرامج التنمية الجديدة الى الغاية المتوخاة منها لبلوغها الى الانتظارات المرجوة منها للطبقة المحرومة سواء منها الفقيرة أو المتوسطة وحتى الهشة منها بغية الوصول الى الأهداف المنشودة منه لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة تبقى هذه الاقتراحات المذكورة في المحاور الخمسة المقدمة من طرف حزب الأمل هي الملاحظات الأساسية التي يجب النظر اليها والالتفاتة اليها بتمعن بغية، الخروج من تجارب المخططات السابقة التي لم تبلغ الهدف المنشود، نظرا للإكراهات بفعل الهجرة للمدن والحواضر، ونظرا للنمو الديمغرافي الذي أصبحت بموجبه الكثافة السكانية مكدسة في المدن والحواضر ما أثقل كاهل التجارب الماضية، وأبعادها عن تحقيق ما كان مخططا لها والغاية التي أنشئت لأجلها ، رغم انها حققت جزءا منه ، وعليه تبقى هذه المقترحات المقدمة من طرف حزب الامل هي رؤية الحزب حول المشاركة في برنامج النموذج التنموي المنشود قصد تحقيق ما يمكن تحقيقه.

حتى نصل الى ما نحن بصدد الوصول اليه لتحقيق العدالة الاجتماعية بجميع ربوع المملكة، ومن أجل هذا أتمنى للجنتكم الخاصة بالنموذج التنموي التوفيق والنجاح.
والله الموفق لما نحن بصدده .

الامضاء : محمد باني ولد بركة
الامين العام لحزب الامل

الأمانة العامة لحزب الأمل
حزب الأمل
Parti Al Amal
محمد باني
الأمين العام لحزب الأمل